

Distr.: General
27 August 2015
Arabic
Original: English



الدورة السبعون

البند ٢٥ (ب) من جدول الأعمال المؤقت*

الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية: التعاون فيما بين
بلدان الجنوب من أجل التنمية

حالة التعاون فيما بين بلدان الجنوب

تقرير الأمين العام**

موجز

أعد هذا التقرير عملاً بقرار الجمعية العامة ٢٣٩/٦٩ الذي طلبت فيه الجمعية العامة إلى الأمين العام أن يقدم إليها في دورتها السبعين تقريراً شاملاً عن حالة التعاون فيما بين بلدان الجنوب، بما يشمل تقييماً للتدابير المحددة التي اتخذتها منظومة الأمم المتحدة لتحسين الدعم الذي تقدمه للتعاون فيما بين بلدان الجنوب خلال الفترة ٢٠١٤-٢٠١٥. وبعد أن قامت صناديق الأمم المتحدة وبرامجها ووكالاتها المتخصصة واللجان الإقليمية في العام الماضي بإدراج التعاون فيما بين بلدان الجنوب ضمن خططها الاستراتيجية ومؤشرات الأداء الخاصة بها، اتخذت خطوات ملموسة لتعزيز تعميم مراعاة التعاون فيما بين بلدان الجنوب في أنشطتها البرنامجية على الصعد المحلي والوطني والإقليمي. ويتضمن التقرير توصيات لإدخال مزيد من التحسين على تعميم مراعاة التعاون فيما بين بلدان الجنوب على نطاق منظومة الأمم المتحدة ولتعزيز هذا التعاون أثناء تنفيذ خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ بمجرد اعتمادها.

* A/70/150.

** تأخر إنجاز هذا التقرير بسبب مشاورات موسعة.



الرجاء إعادة استعمال الورق

021015 300915 15-14492 (A)



وبناء على طلب الدول الأعضاء، فإن الدعم المقدم من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي للتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي وإلى مكتب الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب، والإجراءات ذات الصلة التي اتخذتها مديرة البرنامج بوصفها رئيسة لمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية خلال الفترة المشمولة بالتقرير، يرد وصفها في تقرير (SSC/18/IM/1) أقدمه إلى اللجنة الرفيعة المستوى المعنية بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب في اجتماعها المعقود بين الدورتين في ٨ أيلول/سبتمبر ٢٠١٥.

أولا - مقدمة

١ - شهد العقدان الماضيان زيادة في التجارة والاستثمار والمساعدة الإنمائية وعمليات التبادل الأخرى بين البلدان النامية. غير أن السياق العالمي لهذه الأشكال من التعاون فيما بين بلدان الجنوب يشهد الآن حالة تغير بسبب تباطؤ الطلب على السلع والخدمات في المراكز التقليدية للاقتصاد العالمي. وللمرة الأولى خلال العقد الماضي، سجلت الاقتصادات الناشئة معدلات نمو سلبية متعاقبة على مدى أربع سنوات متتالية من عام ٢٠١١ إلى عام ٢٠١٤^(١).

٢ - ورغم ما شهدته التجارة فيما بين بلدان الجنوب من زيادة كبيرة خلال العقد الماضي، فإنها تمر بمرحلة ركود منذ عام ٢٠١١^(٢) وقُدرت قيمة تجارة السلع فيما بين بلدان الجنوب لعام ٢٠١٣ بنحو ٥ تريليونات دولار. وعلى غرار السنوات الماضية، لا تزال معدلات التجارة داخل المنطقة الواحدة أقل في أمريكا اللاتينية وأفريقيا. وفي عام ٢٠١٣، كانت بلدان منطقة آسيا هي بلدان المصدر أو المقصد فيما يتعلق بأكثر من ٧٥ في المائة من التجارة فيما بين بلدان الجنوب، الأمر الذي يعكس تغيرات في مدى التكامل العالمي بالنسبة للمناطق الأخرى.

٣ - ويُظهر الاستثمار المباشر الأجنبي صورة مختلفة. فقد انخفضت تدفقات الاستثمار المباشر الأجنبي الوافدة على الصعيد العالمي بنسبة ١٦ في المائة فبلغت ١,٢٣ تريليون دولار في عام ٢٠١٤، ويعزى ذلك بشكل رئيسي إلى هشاشة الاقتصاد العالمي وغموض السياسات بالنسبة للمستثمرين وارتفاع المخاطر الجغرافية السياسية. وفي الوقت نفسه، بلغت تدفقات الاستثمار المباشر الأجنبي إلى البلدان النامية أعلى مستوى لها على الإطلاق إذ وصلت إلى ٦٨١ بليون دولار، مما يمثل زيادة بنسبة ٢ في المائة. وبالتالي، استمرت صدارة الاقتصادات النامية على صعيد تلقي التدفقات العالمية الوافدة، فأصبحت الصين أكبر متلق للاستثمارات المباشرة الأجنبية في العالم. كما تسهم الاقتصادات النامية أيضا بأكثر من ثلث تدفقات الاستثمار المباشر الأجنبي إلى الخارج، مقارنة بنسبة ١٣ في المائة في عام ٢٠٠٧. ونما رصيد الاستثمار المباشر الأجنبي الموجه إلى الخارج الذي تسهم به الاقتصادات النامية إلى الاقتصادات النامية الأخرى بمقدار الثلثين، أي من ١,٧ تريليون دولار في عام ٢٠٠٩ إلى ٢,٩ تريليون دولار في عام ٢٠١٣، وكانت منطقتا شرق آسيا وجنوب شرق

(١) صندوق النقد الدولي، آفاق الاقتصاد العالمي، نيسان/أبريل ٢٠١٥.

(٢) مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)، الإحصاءات الرئيسية والاتجاهات في التجارة الدولية لعام ٢٠١٤، الأمم المتحدة، ٢٠١٥.

آسيا أكبر منطقتين ناميتين متلتقتين لهذه الاستثمارات. ولا تزال حصة أفقر المناطق النامية في الاستثمار المباشر الأجنبي فيما بين بلدان الجنوب تنمو انطلاقاً من قاعدة صغيرة^(٣).

٤ - وفي أعقاب هذه الاتجاهات العالمية، تتجه بلدان الجنوب نحو أشكال من التعاون فيما بينها تكتسي طابعاً رسمياً ومؤسسياً بقدر أكبر. وثمة مبادرتان بارزتان تعبران عن الجهود المبذولة في هذا الإطار وهما إطلاق مصرف التنمية الجديد بمبلغ ١٠٠ بليون دولار في تموز/يوليه ٢٠١٥، ثم استمرار إنشاء المصرف الآسيوي للاستثمار في البنية التحتية؛ وتقدم المؤسساتان فرصاً جديدة لتمويل الاستثمارات من أجل التنمية المستدامة.

٥ - وفي ظل هذه الفرص والمخاطر، تتجه البلدان النامية إلى منظومة الأمم المتحدة لدعم مبادراتها فيما بين بلدان الجنوب. وقد ذكرت نسبة تصل إلى ٨٠ في المائة من المنسقين المقيمين التابعين للأمم المتحدة الذين ردوا على الاستقصاء الذي أجرته إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية لعام ٢٠١٤ أنهم قد تلقوا طلبات من حكومات البلدان النامية تلتبس فيها الدعم لأنشطة التعاون مع بلدان أخرى من الجنوب. وفي هذا الصدد، تسعى البلدان النامية إلى التعاون المتعدد الأطراف الذي يمكنها من زيادة فرصها في الاستفادة من معارف وخبرات بلدان الجنوب الأخرى وتحديد الشركاء في مجالات استراتيجية رئيسية من قبيل الصناعة والتجارة والاستثمار ونقل المعرفة والتكنولوجيا والنمو الاقتصادي والعمالة والبيئة وإدارة الموارد الطبيعية (انظر A/70/62-E/2015/4).

٦ - ويقدم هذا التقرير، الذي يستند إلى تقرير عن حالة التعاون فيما بين بلدان الجنوب في عام ٢٠١٤ (A/69/153)، وصفاً توضيحياً وليس شاملاً للكيفية التي استجابت فيها الأمم المتحدة لهذه الطلبات وغيرها على أساس المعلومات التي جمعها مكتب الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب والواردة من مختلف منظمات الأمم المتحدة ووكالاتها في عام ٢٠١٥. وهو يبين أن العديد من منظمات الأمم المتحدة ووكالاتها قد قام، بعد إدراج التعاون فيما بين بلدان الجنوب ضمن خططه الاستراتيجية للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧، باتخاذ المزيد من التدابير الرامية إلى وضع وتنفيذ سياسات واستراتيجيات للنهوض بهذا التعاون. وفي هذه الأثناء، تواصل نمو الدعم الذي تقدمه الأمم المتحدة للحوار المتعلق بسياسات التعاون فيما بين بلدان الجنوب، كما استمر نمو المساعدات التي تقدمها لشبكات بلدان الجنوب. ويؤدي هذا إلى زيادة حجم البحث والتحليل الذي يسلط الضوء على التعاون فيما بين بلدان الجنوب في مجالات مثل الحلول المتصلة بالطاقة النظيفة وتوفير العمل اللائق، وتحسين إمكانية الحصول على الأدوية الأساسية والتكنولوجيا والابتكارات الأخرى.

(٣) مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)، الإحصاءات الرئيسية والاتجاهات في التجارة الدولية لعام ٢٠١٥، الأمم المتحدة، ٢٠١٥.

وتجدر الإشارة أيضا إلى الدعم المتزايد المقدم من البلدان المتوسطة الدخل من أجل تحسين الأمن الغذائي والتغذوي وأمن الطاقة. كما أن الجهود المبذولة فيما بين بلدان الجنوب من أجل معالجة تغير المناخ والتوسع الحضري السريع وبطالة الشباب وندرة القدرات البشرية والمؤسسية تتلقى أيضا دعما كبيرا من منظومة الأمم المتحدة.

٧ - وبناء على طلب الدول الأعضاء، فإن الدعم المقدم من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي للتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي وإلى مكتب الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب، والإجراءات ذات الصلة التي اتخذتها مديرية البرنامج بوصفها رئيسة لمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية خلال الفترة المشمولة بالتقرير، يرد وصفها في تقرير سأقدمه إلى اللجنة الرفيعة المستوى المعنية بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب في اجتماعها المعقود بين الدورتين في ٨ أيلول/سبتمبر ٢٠١٥ (SSC/18/IM/1).

ثانيا - حالة الدعم المقدم من منظومة الأمم المتحدة الإنمائية للتعاون فيما بين بلدان الجنوب

٨ - شهدت الفترة ٢٠١٤-٢٠١٥ المزيد من الجهود الرامية إلى إدماج التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي ضمن أطر تحويلية جديدة، ولا سيما على الصعيد العالمي في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، التي ستعتمد في الدورة السبعين للجمعية العامة، في عام ٢٠١٥، وعلى صعيد الوكالات.

ألف - أطر السياسات العامة والاستراتيجيات

٩ - قام العديد من صناديق الأمم المتحدة وبرامجها ووكالاتها المتخصصة، بناء على الأطر العالمية القائمة وعلى خططه الاستراتيجية للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧، بتأكيد و/أو وضع استراتيجيات مواضيعية إضافية خاصة بكل وكالة في عام ٢٠١٥ تستخدم التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي كأدوات رئيسية لتنفيذ الخطط الاستراتيجية، كما يتضح من الأمثلة الواردة أدناه.

١٠ - ووضعت منظمة العمل الدولية برنامجها وميزانيتها للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧، اللذين اعتُبر التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي فيهما وسيلة يمكن من خلالها للمنظمة الاستفادة من مزاياها الخاصة، استنادا إلى خبرات ومعارف هيئاتها الثلاثية من أجل تنمية القدرات وتبادل المعارف والتجارب والممارسات الجيدة وتعزيز التعاون الأقليمي وتعبئة الموارد.

١١ - وانتقلت منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو) إلى ولاية جديدة تقوم على التنمية الصناعية المستدامة الشاملة. وأدرج التعاون فيما بين بلدان الجنوب ضمن هذه الولاية ونهجها التشغيلي الجديد وإطارها البرنامجي المتوسط الأجل للفترة ٢٠١٤-٢٠١٥. كما أن اليونيدو بصدد وضع استراتيجية تشغيلية جديدة للتعاون الصناعي فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الصناعي الثلاثي للموافقة عليها في عام ٢٠١٥. كما أن التعاون فيما بين بلدان الجنوب قد أدرج كجزء لا يتجزأ من ميزانية الفترة ٢٠١٦-٢٠١٧.

١٢ - وقام برنامج متطوعي الأمم المتحدة، الذي يشكل التعاون فيما بين بلدان الجنوب بالفعل أولوية في إطاره الاستراتيجي للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧، وفي استراتيجيته للعمل التطوعي للشباب للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧، وفي استراتيجيته للشراكة للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧، في العام الماضي بتيسير تبادل ونقل المهارات والخبرات بين مختلف مجموعات البلدان النامية. وبالإضافة إلى ذلك، وسعياً إلى زيادة وتنويع فرص الشباب في المساهمة في السلام العالمي والتنمية البشرية المستدامة، قام برنامج متطوعي الأمم المتحدة بوضع طريقة للمتطوعين الشباب تركز على مبادئ المساواة بين الجنسين، وعمليات الإلحاق فيما بين بلدان الجنوب وعلى الصعيد الوطني، وإدماج الشباب المهمشين.

١٣ - وفي عام ٢٠١٥، وضع برنامج الأغذية العالمي سياسته العامة الأولى بشأن التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، بهدف توسيع نطاق مشاركته في البلدان النامية وتيسير التقدم المحرز نحو تحقيق أهداف تحدي القضاء على الجوع وأهداف التنمية المستدامة المقترحة.

١٤ - ومنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة بصدد وضع دليل للتعاون فيما بين بلدان الجنوب إلى جانب أدوات أخرى لدعم القدرات من أجل النهوض بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب على الصعيد القطري بوصفه وسيلة لتحقيق الأولويات المتفق عليها من جانب منظمة الأغذية والزراعة والحكومات الوطنية.

١٥ - وقد التزم البرنامج الإنمائي أيضاً التزاماً واضحاً وجوهرياً في خطته الاستراتيجية للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧ بالاستفادة من التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي باعتباره إحدى السبل الأساسية التي يتبعها للعمل على الصعيد العالمي والإقليمي والقطري. وسيتعزز هذا بشكل أكبر في الاستراتيجية العامة التي ستوضع للتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي.

١٦ - وكما كان الحال في الماضي، قامت منظمة الصحة العالمية بإدراج التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي في برنامج عملها العام الثاني عشر وفي ميزانيتها البرنامجية للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧. وفي ضوء تمثيل منظمة الصحة العالمية في نحو ١٥٠ بلداً ومقاطعة

ومنطقة، فإن البرنامج يكرر تأكيد الدور الذي تضطلع به هذه المنظمة باعتبارها جهة تقدم الدعم التقني إلى الدول الأعضاء، فتقوم بتيسير إقامة عدد متنامٍ من الصلات داخل البلدان وفيما بينها بما يصب في مصلحة التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي.

باء - تعميم التعاون فيما بين بلدان الجنوب

١٧ - تلبية للطلب المتزايد على الدعم المقدم من الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب واستجابة لقرار الجمعية العامة ٢٣٩/٦٩ والمقرر ١/١٨ الصادر عن اللجنة الرفيعة المستوى المعنية بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب، اتخذت مؤسسات منظومة الأمم المتحدة الإنمائية أيضا خطوات لزيادة تطبيق التعاون فيما بين بلدان الجنوب على الصعيدين الوطني والإقليمي عبر تنفيذ خططها الاستراتيجية المعتمدة في أنشطتها البرنامجية الوطنية والإقليمية، مع القيام في كثير من الأحيان بوضع برامج وآليات جديدة للتعاون. وعلى النحو المبين أدناه، فإن دعمها للتعاون فيما بين بلدان الجنوب لا يزال يتجلى في وضع السياسات والحوار؛ والبحث والتحليل؛ وتيسير نقل المعارف؛ وتقديم الدعم لتنمية القدرات؛ وإنشاء الشراكات والتمويل المبتكر؛ ورصد وتقييم برامج التعاون فيما بين بلدان الجنوب والمبادرات الأخرى.

١ - وضع السياسات والحوار

١٨ - في العام الماضي، واصلت منظمات الأمم المتحدة دعم تشكيل نهج للتفكير في السياسات المتعلقة بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب والاستراتيجيات المتعلقة بهذا التعاون على الصعد الوطني والإقليمي والدولي. وسعت عدة منظمات، بالاستفادة من الزخم الذي تولّد من خططها الاستراتيجية المعتمدة، إلى وضع سياساتها التي تركز على موضوع التعاون فيما بين بلدان الجنوب في عام ٢٠١٤، مستندة إلى الاتفاقات العالمية لدفع عجلة الحوار على الصعيدين الوطني والإقليمي بين بلدان الجنوب فيما يتصل بمجالات العمل المكلفة بها.

١٩ - وفي عام ٢٠١٥، أنجزت وحدة التعاون والتكامل الاقتصادي فيما بين البلدان النامية التابعة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) مشروعاً عن تعزيز سلاسل القيمة الإقليمية في أفريقيا. وحدد المشروع سلاسل إقليمية محتملة للقيمة في الصناعات الجلدية في القارة. ونوقشت النتائج وتم اعتمادها في جولي مشاورات بشأن الصناعة عُقدتا على الصعيد الإقليمي. وأدى المشروع إلى إقامة شراكات ناجحة بين القطاع الخاص في أفريقيا والمناطق النامية الأخرى، وإلى التوقيع على مذكرات تفاهم بين شركات الصناعات الجلدية الإقليمية. وحالياً، تجري مناقشات بشأن التوقيع على اتفاق متعلق بالتكنولوجيا لتشجيع تقاسم الحلول التكنولوجية المنخفضة التكلفة. وهناك أيضاً اقتراح بإنشاء استوديو

تصميم إقليمي، بالتعاون مع البلدان النامية الأخرى، له خطة واضحة تتمثل في تعزيز القدرات في مجال تصميم المنتجات الجلدية في أفريقيا. ونظم مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) حلقات دراسية بشأن التكامل والتعاون الماليين في أمريكا اللاتينية وفي غرب ووسط أفريقيا من أجل تبادل الخبرات. وضم المشاركون كبار واضعي السياسات من المصارف الإنمائية الإقليمية والمصارف المركزية والوزارات ومنظمات الأمم المتحدة التي تركز على سياسات التمويل الإنمائي الطويل الأجل في مجال تعزيز الاستثمار في الهياكل الأساسية على الصعيد الإقليمي والتجارة الإقليمية.

٢٠ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، قامت منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو)، بالتعاون مع حكومات الصين وإثيوبيا والبنك الدولي، بتنظيم منتدى الاستثمار المشترك بين الصين وأفريقيا في تموز/يوليه ٢٠١٥ الذي تناول سبل ربط قضايا السياسات ببرامج شراكة محددة من خلال الأخذ بنهج خاصة بقطاعات محددة وتركز على البلدان. وفي عام ٢٠١٥، نظم مركز اليونيدو الخاص بالتعاون الصناعي بين بلدان الجنوب مشروعاً يركز على الحوار بشأن السياسات المتعلقة بطريق الحرير الجديد وطريق الحرير البحري. ويسر أيضاً عقد المؤتمر المتعلق بتعزيز التنمية الصناعية الشاملة والمستدامة في البلدان المتوسطة الدخل من أوروبا وآسيا الوسطى، الذي ركز على أنشطة التنمية الصناعية في سياق التعاون فيما بين بلدان الجنوب.

٢١ - وفي عام ٢٠١٤، وقع برنامج الأمم المتحدة للبيئة اتفاقاً مع اللجنة الوطنية الصينية للتنمية والإصلاح من أجل تعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب في مجال التصدي لتغير المناخ. وسيساعد الاتفاق على الاستفادة مما لدى برنامج الأمم المتحدة للبيئة والصين من مواطن قوة وقدرات وموارد من أجل مساعدة بلدان الجنوب في مكافحة تغير المناخ. وفي إطار متابعة الاتفاق، قام برنامج الأمم المتحدة للبيئة واللجنة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي بتنظيم منتدى للتعاون فيما بين بلدان الجنوب بشأن تغير المناخ على هامش مؤتمر الأمم المتحدة المعني بتغير المناخ لعام ٢٠١٤. ودعا المنتدى إلى إنشاء برنامج لتعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب بشأن تغير المناخ ليكون آلية متعددة الأطراف طويلة الأجل بقيادة الأمم المتحدة تهدف إلى تعزيز تبادل المعارف وبناء القدرات وإسداء المشورة بشأن السياسات وتبادل التكنولوجيا فيما بين البلدان النامية. وفي آذار/مارس ٢٠١٥، قام برنامج الأمم المتحدة للبيئة وبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (ممثل الأمم المتحدة) وجامعة تونغجي في الصين، بدعم من وزارة العلم والتكنولوجيا في الصين وحكومة شنغهاي، بتنظيم حلقة عمل عن تخطيط المدن الأكثر مراعاة للبيئة والتعاون فيما بين بلدان الجنوب بين الصين وأفريقيا في إطار شراكة المدن الأكثر مراعاة للبيئة بين برنامج الأمم

المتحدة للبيئة وموئل الأمم المتحدة. وحضر حلقة العمل رؤساء البلديات ورؤساء الإدارات من ثماني مدن في أفريقيا ونظراؤهم في مدن صينية.

٢٢ - وفي عام ٢٠١٤، نظم مركز التميز لمكافحة الجوع التابع لبرنامج الأغذية العالمي في البرازيل زيارات دراسية لوفود من ١١ بلدا في أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية. ويقدم المركز دعما طويل الأجل للبلدان النامية من أجل إنشاء وتعزيز السياسات المتعلقة بالأمن الغذائي والتغذوي الوطني المستدام، ولا سيما التغذية المدرسية، إلى جانب الحماية والإدماج الاجتماعيين. ومن أجل تيسير التجارب في برامج التغذية المدرسية الناجحة، قام برنامج الأغذية العالمي، بالتعاون مع منطقة مكسيكو الاتحادية وشبكة التغذية المدرسية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، بتنظيم الحلقة الدراسية الإقليمية السادسة عن التغذية المدرسية في مدينة مكسيكو. وشارك أكثر من ٢٥٠ من الشركاء من ١٨ بلدا في المنطقة في هذه الحلقة الدراسية التي قامت الحكومات في إطارها بتبادل الخبرات والتحديات والتصورات لتعزيز برامج التغذية المدرسية على الصعيد الوطني. وفي آسيا، ساهم مؤتمر بشأن توسيع نطاق إثراء الأرز، شارك في تنظيمه برنامج الأغذية العالمي، في تيسير تبادل الخبرات والممارسات المبتكرة في مجال إثراء الأرز فيما بين بلدان المنطقة.

٢٣ - وعقدت منظمة الأغذية والزراعة خلال الفترة المشمولة بالتقرير عددا من المناسبات الرفيعة المستوى في مجال التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، بما في ذلك اجتماع جانبي عقد في إطار اجتماع مجلس منظمة الأغذية والزراعة في روما في حزيران/يونيه ٢٠١٤ بشأن تحقيق الأمن الغذائي من خلال التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي. وجمعت المناسبة أكثر من ٦٠ من المندوبين الرفيعة المستوى وممثلي الحكومات، وساهمت في تعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب باعتباره آلية فعالة من حيث التكلفة لتنفيذ الأولويات المتفق عليها بين الحكومات الوطنية ومنظمة الأغذية والزراعة. كما عقد مؤتمر دولي في المغرب في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤ ضم وزراء الزراعة وممثلين رفيعي المستوى من أكثر من ٢٠ بلدا أفريقيا من أجل تبادل المعارف بشأن إدارة المياه والتمويل والابتكار في مجال الزراعة الأسرية.

٢٤ - وعقد صندوق الأمم المتحدة للسكان حوارات إقليمية وأقليمية تتعلق بالسياسات من أجل النهوض بمجدول أعمال المؤتمر الدولي للسكان والتنمية. ومن بين تلك المبادرات جولة مشاورات رفيعة المستوى بشأن الاتفاقية الإقليمية المتعلقة باستخدام القانون من أجل تعزيز المساواة لإنهاء زواج الأطفال في آسيا، استفادت فيها البلدان المشاركة من تبادل المعلومات المتصلة بالسياسات والمسائل الفنية.

٢٥ - وتواصل منظمة الصحة العالمية تنظيم منتديات عالمية وإقليمية لدفع عجلة التعاون فيما بين بلدان الجنوب في قطاع الصحة. وعلى الصعيد العالمي، أنشأت المنظمة شبكة من المكاتب القطرية للبرازيل وروسيا والهند والصين وجنوب أفريقيا (مجموعة بلدان بريكس) ترمي إلى تعزيز تبادل الدروس المستفادة والممارسات الجيدة والتعاون بين تلك البلدان وغيرها من البلدان النامية. وفي إطار آلية التعاون هذه التي وضعتها منظمة الصحة العالمية، تجتمع بلدان مجموعة بريكس سنويا لمناقشة التعاون الناشئ فيما بينها، بما في ذلك بين وزراء الصحة. وعلى الصعيد الإقليمي، تقوم منظمة الصحة العالمية بتيسير الحوارات بشأن سياسات التعاون فيما بين بلدان الجنوب من خلال مكاتبها الإقليمية. وعقد مكتبها الإقليمي للبلدان الأمريكية، وهو منظمة الصحة للبلدان الأمريكية، اجتماعا لأصحاب المصلحة الإقليميين في آذار/مارس ٢٠١٥ من أجل الحصول على مدخلات وتوصيات للأخذ بنهج أكثر استراتيجية للتعاون فيما بين البلدان في مجال التنمية الصحية. واتفق المشاركون من وزارات الصحة والمؤسسات الوطنية والكيانات دون الإقليمية على الأدوار والمسؤوليات المنوطة بمنظمة الصحة للبلدان الأمريكية بالتعاون فيما بين البلدان من أجل التنمية الصحية، وإنشاء شبكة من المديرين للتعاون الدولي، وإنشاء محفل افتراضي لتبادل المعلومات. ويدعم المكتب الإقليمي لغرب المحيط الهادئ التابع لمنظمة الصحة العالمية المساهمات الصحية المقدمة من الصين إلى البلدان النامية الأخرى، وقد ساعد على عقد اجتماع المائدة المستديرة الدولي الخامس بشأن التعاون الصيني - الأفريقي في قطاع الصحة للتشجيع على تبادل الخبرات وتعزيز التعاون بشأن مسائل من قبيل التغطية الصحية الشاملة والحصول على الأدوية الأساسية.

٢٦ - وفي أيار/مايو ٢٠١٥، قامت المنظمة العالمية للملكية الفكرية، بالتعاون مع حكومة بيرو، بعقد اجتماع أقاليمي للخبراء المعنيين بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي في مجال الحصول على المعلومات والمعارف ودعم الابتكار ونقل التكنولوجيا. وضم الاجتماع أكثر من أربعين خبيرا من البلدان النامية من جميع المناطق الجغرافية، وممثلين من البلدان المتقدمة النمو ومن المنظمات الحكومية الإقليمية والدولية، لتشجيع تبادل المعارف والخبرات وتهيئة بيئة للبلدان والمنظمات المشاركة لعرض مبادرات التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي الناجحة في هذه المجالات وتبادل الدروس المستفادة. ووفر الاجتماع إطارا فعالا للمشاركة على صعيد بلدان الجنوب في مسائل الملكية الفكرية وأكد أهمية التعاون فيما بين بلدان الجنوب وما يسهم به من قيمة مضافة، إذ قدم في إطاره عدد من المقترحات بشأن كيفية المضي قدما على الصعيد الوطني والإقليمي والدولي.

٢ - البحث والتحليل

٢٧ - تسهم منظومة الأمم المتحدة، من خلال ما تقدمه من دعم إلى شبكات بلدان الجنوب، بزيادة حجم البحث والتحليل الذي يركز على الأنشطة التعاون فيما بين بلدان الجنوب في القطاعات الاستراتيجية مثل الزراعة والصحة والصناعة والطاقة والتجارة.

٢٨ - وفي عام ٢٠١٥، واصلت الأونكتاد إصدار تقاريرها التحليلية الدورية التي تشكل دليلاً أولياً لمقرري السياسات في البلدان النامية. وفي اجتماع الخبراء المتعدد السنوات التي عقدته في عام ٢٠١٥ بشأن التكامل والتعاون الاقتصادي، أصدرت ورقات عن الاتجاهات المواضيعية والإقليمية، تناولت مواضيع من قبيل أشكال التعاون الفعال في مجال الأهداف الإنمائية للألفية وتطورها في مجال التجارة والتنمية؛ ومفهوم إنشاء مصرف إنمائي لبلدان مجموعة بريكس؛ وسلاسل القيمة العالمية في التجارة فيما بين بلدان الجنوب؛ وأثر الإعانات المقدمة من الصندوق الأخضر على الإنتاجية الزراعية والإنتاج والتجارة الدولية؛ وتفعيل حيز المنتجات من أجل تنويع الصادرات؛ ومسار التنمية الذي اتبعته الصين باعتباره مدخلاً استراتيجياً للسياسات الصناعية في الجنوب. وبالإضافة إلى ذلك، شهد الدعم المقدم من الأونكتاد للتعاون فيما بين بلدان الجنوب المزيد من التطور في عام ٢٠١٥، مع مشاركة جامعات ومراكز بحثية في التعليم وإجراء البحوث بشأن قضايا التجارة والتنمية من خلال برنامجه لبناء القدرات والربط الشبكي بين المؤسسات الأكاديمية المسمى المعهد الافتراضي. وينطوي هذا المسعى على تعاون في مجال البحوث والتدريس وتبادل المعلومات بشأن الفرص الأكاديمية مثل الدعوات إلى تقديم ورقات بحثية أو منح دراسية فيما بين بلدان الجنوب. وقد انبثقت عن التعاون في إطار الشبكة الأكاديمية التابعة للمعهد الافتراضي مشاريع بحثية وحلقات عمل على الصعيد الإقليمي في أمريكا اللاتينية ووضع دراسات وتطوير مواد تعليمية من جانب أكاديميين في مصر والأردن وكولومبيا وفيت نام والصين والسنغال والهند والاتحاد الروسي. وأدت أيضاً إلى عمليات تبادل للموظفين حيث يقوم محاضرون من جامعة ما (في إثيوبيا والبرازيل والصين وكينيا) بتدريس مواد في جامعات أخرى أعضاء في الشبكة (في أوغندا وجمهورية تنزانيا المتحدة وكينيا وموزامبيق). ويتم تيسير التعاون من خلال الاجتماعات المباشرة بين أعضاء الشبكة ومن خلال عمل المعهد الافتراضي كميسر لتبادل المعارف والمعلومات فيما بين الأعضاء.

٢٩ - وفي عام ٢٠١٤، قام برنامج الأمم المتحدة للبيئة بإصدار تقرير عن التجارة فيما بين بلدان الجنوب بمصادر الطاقة المتجددة كشف عن نمو القطاع بوتيرة أسرع من التجارة العالمية مع استثمار البلدان النامية في التكنولوجيا المراعية للبيئة. وفي مؤتمر الصدع الأفريقي الخامس للطاقة الحرارية الأرضية المعقود في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤، قدم برنامج الأمم المتحدة للبيئة ورقة تصف كيفية مساهمة التعاون فيما بين بلدان الجنوب في تقديم حلول في

بمجال الطاقة النظيفة لأفريقيا وتبين بالتفصيل عناصر التعاون المستخدمة من قبل مرفق الصدد الأفريقي لتطوير الطاقة الحرارية الأرضية التابع لبرنامج البيئة. وفي الدورة الخامسة عشرة للمؤتمر الوزاري الأفريقي المعني بالبيئة المعقودة في آذار/مارس ٢٠١٥، أعلن برنامج الأمم المتحدة للبيئة عن إطلاق التقرير المتعلق ببرنامج التعاون بين الأمم المتحدة للبيئة والصين وأفريقيا بشأن البيئة. ويسلط التقرير الضوء على الإنجازات والنجاحات الرئيسية التي حققها هذا البرنامج باعتبارها أمثلة هامة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب من أجل البيئة والتنمية المستدامة من خلال بناء القدرات ونقل التكنولوجيا وتبادل المعلومات.

٣٠ - وفي آذار/مارس ٢٠١٥، نشرت منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو) تقرير "شبكات من أجل الرخاء: النهوض بالاستدامة من خلال الشراكات" الذي يسلط الضوء على أهمية الشبكات لتبادل المعارف والتعلم من الأقران والتنسيق فيما بين الجهات الفاعلة على صعيد بلدان الجنوب.

٣١ - وأجرت منظمة العمل الدولية بحوثاً وتحليلات تتصل بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب ركزت على توفير العمل اللائق، بما في ذلك المنشورات والتقارير التالية: (أ) الاقتصاد الاجتماعي والتضامني في آسيا: منظور التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي؛ (ب) التعاون فيما بين الدول المهشة والعمل اللائق: منظور منظمة العمل الدولية؛ (ج) تقرير عن التعاون فيما بين بلدان الجنوب في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥: الحلول المتصلة بتوفير العمل اللائق، على النحو الذي عُرض في المعرض العالمي للتنمية القائمة على التعاون فيما بين بلدان الجنوب لعام ٢٠١٤؛ (د) دليل عن كيفية تطبيق التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي وتوفير العمل اللائق، يستهدف مؤسسات منظومة الأمم المتحدة والهيئات الثلاثية لمنظمة العمل الدولية (الحكومات وأصحاب الأعمال وممثلو العمال)؛ (هـ) تقرير الاجتماع السنوي الثامن لاستعراض الاستراتيجيات الذي تعقده البرازيل ومنظمة العمل الدولية.

٣٢ - وبالإضافة إلى رصد الأخطار الصحية، استخدمت منظمة الصحة العالمية شبكاتها لإجراء بحوث قيمة. وعلى الصعيد العالمي، تركز نشرة منظمة الصحة العالمية لشهر تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤ على مجموعة بلدان البريكس والصحة العالمية، في حين قامت منظمة الصحة للبلدان الأمريكية على الصعيد الإقليمي بإصدار عدة منشورات عن التعاون الثلاثي، بما في ذلك تقييم للتعاون التقني في الفترة من عام ٢٠٠٨ إلى عام ٢٠١٣. كذلك تعمل منظمة الصحة العالمية على وضع الصيغة النهائية لتقرير داخلي يتضمن تحليلاً وتوصيات تتصل بأنشطة التعاون التي تقوم بها منظمة الصحة للبلدان الأمريكية فيما بين البلدان في مجال الأطر المفاهيمية والاستراتيجيات والآليات المتصلة بالتنمية الصحية. وقام المكتب الإقليمي

لغرب المحيط الهادئ التابع لمنظمة الصحة العالمية بنشر دراسة عن الدروس المستفادة من بلدان نهر الميكونغ في تنفيذ السياسات من أجل تقديم الخدمات الصحية.

٣٣ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، أجرت منظمة الأغذية والزراعة استعراضاً داخلياً لمساهمة البلدان المتوسطة الدخل في التعاون فيما بين بلدان الجنوب. ومن خلال تحليل ٧٩ مشروعاً للتعاون فيما بين بلدان الجنوب تم تنفيذها منذ عام ٢٠٠٨، بات من الواضح أن البرازيل والصين قد أصبحتا البلدين الشريكين الرئيسيين لمنظمة الأغذية والزراعة، تليهما نيجيريا والمغرب، في حين بدأت المكسيك تصبح شريكا رئيسيا في منطقة أمريكا الوسطى.

٣٤ - ومنذ عام ٢٠١١، أقام برنامج الأغذية العالمي شراكة مع الاتحاد الأفريقي للأبحاث الاقتصادية لإنشاء مركز لتحليل البيانات وإدارة المعارف لدعم التعلم من خلال مبادرة المشتريات في خدمة التقدم، بهدف توفير فرص السوق للمزارعين من أصحاب الحيازات الصغيرة. وتستكشف الدراسات التي يجريها المركز عن تكلفة الجوع في أفريقيا الآثار الاجتماعية والاقتصادية المترتبة على نقص التغذية لدى الأطفال في أفريقيا وتقديم مبررات قوية للحكومات الأفريقية للاستثمار في التغذية. وقدم برنامج الأغذية العالمي، في إطار عمله مع الاتحاد الأفريقي والشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا واللجنة الاقتصادية لأفريقيا، الدعم على الصعيدين الفني والميداني من أجل إجراء الدراسات، بما في ذلك نقل الخبرات من أمريكا اللاتينية بالشراكة مع اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. وعززت النتائج الأولية للدراسات وعي واضع السياسات بالآثار الاجتماعية والاقتصادية المترتبة على نقص التغذية لدى الأطفال، وأثرت في المتدييات السياسية الرفيعة المستوى وعززت قيام البلدان الأفريقية بإدماج الممارسات المشتركة ضمن برامج التغذية.

٣ - تبادل المعارف

٣٥ - لا يزال التعاون فيما بين بلدان الجنوب يشجع على تقاسم المعارف والتزام الشركاء بجعله جزءاً لا يتجزأ من النهج الذي يأخذون به إزاء التنمية. وفي حين أن هذه المبادرات يمكن أن تتم خارج آليات التعاون فيما بين بلدان الجنوب، فإن العديد من صناديق الأمم المتحدة وبرامجها ووكالاتها المتخصصة يسعى إلى إجراء عمليات تبادل للمعارف فيما بين بلدان الجنوب وإلى الاضطلاع بدور الجهات الميسرة أو إتاحة القنوات أو السبل المتوفرة في الحال لإجراء هذه التبادلات فيما بين بلدان الجنوب. وبهذه الطريقة، يمكن للبلدان المستفيدة من البرنامج أن تستغل ببساطة المصادر القائمة لأفضل السياسات والممارسات، وهو أمر بالغ الأهمية خاصة في حالات الأزمات وما بعد الكوارث.

٣٦ - وفي شباط/فبراير ٢٠١٥، أنشأ برنامج الأمم المتحدة للبيئة في شباط/فبراير ٢٠١٥ جماعة ممارسين معنية بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي للمساعدة على دفع

وإثراء جدول أعمال المنظمة فيما يتعلق بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب، ووضع تعاريف مشتركة والاضطلاع بدور في مجال الدعوة مع القيام في الوقت نفسه بتبادل الممارسات الجيدة والدروس المستفادة.

٣٧ - وقامت المنظمة العالمية للملكية الفكرية، في إطار مشروعها المكرس لتعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب في مجال الملكية الفكرية، باستحداث أدوات على شبكة الإنترنت للمعلومات والربط الشبكي والتبادل، بما في ذلك قائمة بأسماء الخبراء من البلدان النامية، بما يشمل أقل البلدان نمواً، وقاعدة بيانات للأنشطة التي تنفذ بدعم من المنظمة العالمية للملكية الفكرية منذ عام ٢٠٠٩ في مجال التعاون التقني وبناء القدرات فيما بين بلدان الجنوب، وبرنامج للمواءمة مصمم للتمكين من تقاسم الاحتياجات والعروض المتصلة بالملكية الفكرية فيما بين البلدان النامية، بما في ذلك أقل البلدان نمواً، بالإضافة إلى إنشاء شراكات تعاونية. ويتيح برنامج Re:Search، وهو برنامج إلكتروني، الحصول على الملكية الفكرية لأغراض المركبات والتكنولوجيات والدراية والبيانات الصيدلانية المتصلة بإجراء البحوث وتطوير المنتجات الطبية المتعلقة بالأمراض المدارية المهملة. ويسر برنامج Vision للملكية الفكرية لأصحاب المصلحة المتعددين حصول ذوي العاهات البصرية على المعلومات والمحتوى الثقافي.

٣٨ - وقدم صندوق الأمم المتحدة للسكان الدعم لبرامج تبادل المعارف التي تمكّن التعاون الفني بشأن قضايا مثل التعداد السكاني، وتحليل البيانات، والعنف القائم على نوع الجنس، والصحة الجنسية والإنجابية، والصحة النفسية. وفي أمريكا اللاتينية، أنشأ المكتب الإقليمي برنامجاً لتيسير وتشجيع التعاون فيما بين بلدان الجنوب من أجل تحقيق الأهداف المحددة في المؤتمر الدولي للسكان والتنمية.

٣٩ - وتشجع منظمة الصحة العالمية تبادل المعلومات بشأن الدروس المستفادة والممارسات الجيدة فيما بين بلدان مجموعة البريكس من خلال شبكتها الجديدة من المكاتب القطرية. ويجتمع الأعضاء سنوياً لمناقشة التعاون الناشئ فيما بين بلدان مجموعة البريكس، ولا سيما بشأن المسائل المتعلقة بالاجتماعات السنوية لوزراء الصحة في بلدان البريكس. وعلى الصعيد الإقليمي، قامت منظمة الصحة للبلدان الأمريكية بتنسيق ودعم التعاون فيما بين البلدان في المنطقة لتعزيز النظم الصحية وتحسين إمكانية الحصول على رعاية عالية الجودة. ويدير المكتب الإقليمي لمنظمة الصحة العالمية في غرب المحيط الهادئ، بالشراكة مع وزارات الصحة، برنامجاً للتعليم المفتوح لبلدان منطقة المحيط الهادئ يسمى الشبكة الصحية للتعليم المفتوح. ومن خلال الموقع الشبكي للبرنامج، يمكن للمؤسسات الأكاديمية في منطقة المحيط الهادئ وضع دورات للتعليم الإلكتروني، ولديها الفرصة للمساهمة في تنمية الموارد البشرية في القطاعات الصحية في بلدان أخرى في منطقة المحيط الهادئ. وعلاوة على ذلك، فإن هذا

المكتب الإقليمي بصدد وضع برنامج من أجل تيسير التعلم فيما بين بلدان الجنوب على صعيد بلدان نهر الميكونغ.

٤٠ - وينطوي الدور الذي يقوم به البرنامج الإنمائي في تعميم التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي على عنصر قوي يتعلق بالوساطة المعرفية. فعلى سبيل المثال، قدم البرنامج الإنمائي في عام ٢٠١٤ المساعدة إلى إندونيسيا فيما يتعلق بتبادل أفضل الممارسات مع الفلبين من أجل تقديم العون في جهود التعافي من إعصار هايان المداري. وبالإضافة إلى ذلك، يسر البرنامج الإنمائي نقل المعرفة من كوبا إلى جامايكا فيما يتعلق بنموذج المركز الكوبي لإدارة الحد من المخاطر. وأفضى تبادل المعارف بين البلدين إلى إنشاء مركز لإدارة الحد من المخاطر في جامايكا.

٤١ - وتم، في إطار صندوق الأهداف الإنمائية للألفية، إنشاء مكتبة على شبكة الإنترنت للممارسات الجيدة والدروس المستفادة في ما يتعلق بالأهداف الإنمائية للألفية، بما في ذلك تلك المتعلقة بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب، لكي تستخدمها منظومة الأمم المتحدة. ويدعم الصندوق أيضا تبادل المعارف والخبرات بين الأقران في مجال التنمية فيما بين البلدان المستفيدة من البرامج.

٤٢ - ومرفق البنك الدولي لتبادل الخبرات فيما بين بلدان الجنوب هو صندوق استثماري متعدد المانحين ييسر تقاسم الخبرات والمعارف الإنمائية فيما بين عملاء البنك من البلدان من خلال تمويل أنشطة تبادل المعارف. ويساعد تمويل عمليات التبادل، الذي يتم استنادا إلى طلب مقدم من البلد العميل، على تحقيق نتائج إنمائية. ويتم تخزين النتائج بدورها في مكتبة تفاعلية على شبكة الإنترنت لتبادل المعارف توفر المواد الأساسية المتعلقة بعمليات تبادل المعارف بين بلدان الجنوب والأدوات والموارد اللازمة لتعزيز فعالية تلك التبادلات، بما في ذلك قصص تبين النتائج، وأمثلة على نهج التمويل الناجحة فيما بين بلدان الجنوب، ودليل لتخطيط تبادل المعارف، ومكتبة سمعية بصرية. وتلقى ما مجموعه ١٠٥ بلدان معلومات من ٨٨ بلدا، وتم نشر أكثر من ٨٥ من القصص التي تبين النتائج على الموقع الشبكي لمكتبة تبادل المعارف. وبحسب استبيان للعملاء لعام ٢٠١٥، بينت نسبة ٩٢ في المائة من العملاء أن عمليات تبادل المعارف فيما بين بلدان الجنوب التي يسهها البنك الدولي قد ساعدتهم على تحقيق أهدافهم.

٤ - تنمية القدرات

٤٣ - لا يزال بناء القدرات جزءا رئيسيا في منظومة الأمم المتحدة الإنمائية، وتهدف الأنشطة التي تركز على التعاون فيما بين بلدان الجنوب بشكل متزايد على مجالات من قبيل

تنمية القدرات المؤسسية والقدرات في مجال وضع السياسات، وتحسين إدارة المبادرات فيما بين بلدان الجنوب وتعزيز الحد من أخطار الكوارث.

٤٤ - وفي عامي ٢٠١٤ و ٢٠١٥، عملت منظمة العمل الدولية مع الشركاء لوضع العديد من الأنشطة في مجال بناء القدرات. وعلى وجه الخصوص، أنشأت أكاديمية للتعاون الإنمائي، تعقد دورات بشأن التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي تشمل طرائق مختلفة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب، وتركز على تعزيز قدرات العمال وأرباب العمل على تطبيق مبادئ العمل اللائق وأنشطتهم ونتائجهم ذات الصلة بمنظمة العمل الدولية. وشملت هذه الأنشطة أيضا التعاون على صعيد الأقران فيما بين الشركاء في الأوساط الأكاديمية وفي أوساط البرلمانين وبين المدن.

٤٥ - ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) شريك فاعل في حلقة ووهان الدراسية، وهي مبادرة بقيادة صينية مكرسة لبناء قدرات واضعي السياسات من البلدان الأفريقية. وتقوم كل من الصين والأونكتاد بتزويد واضعي السياسات الأفارقة بالممارسات الجيدة بشأن المسائل الإنمائية ذات الأهمية الخاصة بالنسبة للبلدان الأفريقية. ويسهم تبادل السياسات والممارسات الفعالة في تعزيز القدرات المؤسسية والقدرات في مجال وضع السياسات على صعيد أفريقيا. وبالمثل، يشارك الأونكتاد في مشروع للبحث وبناء القدرات في غرب ووسط أفريقيا وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي يرمي إلى مساعدة البلدان على تعزيز قدراتها من أجل إدارة الاقتصاد الكلي على نحو داعم للنمو وتعزيز التعاون المالي والنقدي على الصعيد الإقليمي.

٤٦ - وبالإضافة إلى ما تقوم به منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو) من أعمال راسخة في مجال بناء القدرات التقنية من أجل التنمية الصناعية، فإنها بصدد إطلاق برنامج جدي للشراكة في عام ٢٠١٥ في بلدين تجريبيين هما إثيوبيا والسنغال، يشمل ضمن عناصره الرئيسية بناء القدرات الصناعية في مجال التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي. وتمثل إحدى الأنشطة الرئيسية للمشروع في بناء القدرات الوطنية في إنشاء مراكز تنسيق وطنية للتعاون فيما بين بلدان الجنوب والعمل على وضعها ضمن إطار مؤسسي والتشغيل المستدام للمؤسسة الجديدة وتعزيز قدرتها الإدارية.

٤٧ - ويشكل بناء القدرات دورا آخر يواصل البرنامج الإنمائي الاضطلاع به دعما للتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي. فعلى سبيل المثال، ساعد البرنامج الإنمائي المكسيك (الوكالة المكسيكية للتعاون الإنمائي الدولي) من أجل تعزيز خبراتها باعتبارها جهة تقدم الخدمات في مجال التعاون فيما بين بلدان الجنوب. وفي العراق، قدم البرنامج الإنمائي

الدعم إلى الحكومة في إنشاء وحدة معنية بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب، ضمن اللجنة الاستشارية لرئيس الوزراء.

٤٨ - وتشكل شبكة متطوعي الأمم المتحدة مؤسسة عالمية لبناء القدرات على الصعيد العالمي في مجال التعاون فيما بين بلدان الجنوب. ففي عام ٢٠١٤، على سبيل المثال، كانت نسبة تتجاوز ٨٠ في المائة من متطوعي الأمم المتحدة البالغ عددهم أكثر من ٦٤٠٠ متطوع يمثلون أكثر من ١٢٠ جنسية، من بلدان الجنوب، كما شاركت نسبة ٦٠ في المائة من متطوعي الأمم المتحدة من بلدان الجنوب في أنشطة تعلم بناء القدرات فيما بين بلدان الجنوب. وفي عامي ٢٠١٤ و ٢٠١٥، قدم برنامج متطوعي الأمم المتحدة سلسلة حلقات دراسية شبكية عن العمل التطوعي من أجل تعزيز سياسات السلام والسياسات الإنمائية ووضع البرامج. ومن خلال برنامجه للعمل التطوعي على شبكة الإنترنت، يوفر وسيلة لتعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب وبناء القدرات في مجال التطوع. وثمة مثالان آخران على آليات بناء القدرات الهامة التي يضطلع بها متطوعو الأمم المتحدة في مجال التعاون فيما بين بلدان الجنوب هما برنامج المتطوعين للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، بدعم من مصرف التنمية الأفريقي والاتحاد الأوروبي، وبرنامج ”الشباب العربي يتطوع من أجل مستقبل أفضل“ بدعم من حكومتي ألمانيا وبلجيكا. وقد يسر برنامج المتطوعين التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا بناء القدرات في الدول الأعضاء للجماعة الاقتصادية من خلال نشر متطوعين تابعين للجماعة الاقتصادية من ١٣ من أصل ١٥ دولة من الدول الأعضاء في مجالات الصحة والتعليم والشباب، في ثلاثة بلدان تجريبية. أما برنامج ”العمل التطوعي من أجل مستقبل أفضل“، فيهدف إلى تعزيز الهياكل الأساسية من أجل بناء مهارات وقدرات الشباب في المنطقة، ومن ثم تعزيز إدماجهم الاجتماعي ومشاركتهم الفعالة في التنمية الاجتماعية والاقتصادية لبلدانهم وإنشاء برنامج للتعاون الإقليمي.

٤٩ - ومركز التميز لمكافحة الجوع في البرازيل التابع لبرنامج الأغذية العالمي في البرازيل هو آلية للتعاون فيما بين بلدان الجنوب معترف دولياً بخبراتها المتراكمة في مجال بناء القدرات من أجل التغذية المدرسية والأمن الغذائي والحماية الاجتماعية. وفي عام ٢٠١٤، أكمل المركز ثلاث سنوات من العمل، قدم خلالها الدعم لأكثر من ٣٤ من البلدان النامية. كما قدم برنامج الأغذية العالمي الدعم أيضاً للجهود التي تبذلها الحكومات الشريكة في مجال الحد من أخطار الكوارث، بناء على خبرته في تقديم الخدمات في مجال الأمن الغذائي وتغير المناخ. فعلى سبيل المثال، في منطقة البحر الكاريبي وأمريكا الوسطى، يعمل البرنامج على تعزيز مبادرات إقليمي للحد من أخطار الكوارث تهدف إلى تعزيز القدرات الوطنية عن طريق

تحقيق أقصى قدر من الفائدة من الحلول المبتكرة والدروس المستفادة من خلال التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي وتبادل تلك الحلول والدروس. كما ساعد على بدء عملية رباعية مع كوبا والجمهورية الدومينيكية وهاييتي خلال حلقة عمل إقليمية عقدت في هافانا في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤. وبالتوازي مع ذلك، من خلال خطة العمل المشتركة بين أمريكا الوسطى وكوبا، يقوم برنامج الأغذية العالمي، بالتعاون مع الوكالة الكاريبية لإدارة حالات الطوارئ المرتبطة بالكوارث، بدعم برنامج لتبادل بناء القدرات في مجال الحد من أخطار الكوارث بين ستة من بلدان أمريكا الوسطى وكوبا.

٥ - الشراكات والتمويل المبتكر

٥٠ - واصلت مؤسسات منظومة الأمم المتحدة الإنمائية إنشاء وتوسيع نطاق الشراكات لدعم مبادرات التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي الرامية إلى مواجهة التحديات الناشئة مثل التوسع الحضري السريع وتغير المناخ وأمن الطاقة والتقلبات في التمويل الإنمائي.

٥١ - وفي عام ٢٠١٥، شاركت منظمة العمل الدولية في مبادرة مبكرة للتعاون فيما بين البلدان المهشة، نظمتها بالتعاون مع مؤسسة كونراد أديناور والرابطة الحكومية الدولية لمجموعة الدول المهشة السبع الموسعة. وتسعى المبادرة إلى تعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي لتزويد البلدان الشريكة في الحالات المهشة باستجابة مبتكرة للتحديات العالمية تتناسب مع احتياجاتها وسياساتها الإنمائية. ويشكل التعاون بين المدن طريقة مبتكرة أخرى. وتزداد عمليات التبادل المشتركة بين منظمة العمل الدولية ومنظمة المدن والحكومات المحلية المتحدة بشأن التعاون فيما بين بلدان الجنوب في مجالات التعاون بين المدن والاقتصاد الاجتماعي والتضامني، حيث يشكل تبادل الممارسات الجيدة بين البلدان النامية وسيلة هامة لتحقيق الملكية في هذه المجالات.

٥٢ - ومرفق الصدع الأفريقي لتطوير الطاقة الحرارية الأرضية مشروع إقليمي جديد يموله مرفق البيئة العالمية وينفذه برنامج الأمم المتحدة للبيئة. وتتمثل أهدافه في تعزيز استكشاف موارد الطاقة الحرارية الأرضية وتطوير واستخدام وتخفيف الاستثمارات الخاصة والعامة من أجل التعجيل بتطوير الطاقة الحرارية الأرضية من خلال التخفيف من حدة المخاطر المرتبطة باستكشاف الموارد. ويتضمن المشروع، الذي عرض في المعرض العالمي للتنمية القائمة على التعاون فيما بين بلدان الجنوب لعام ٢٠١٤، ستة بلدان أعضاء (إثيوبيا وإريتريا وأوغندا وجمهورية تنزانيا المتحدة ورواندا وكينيا) ويستهدف سبعة بلدان إضافية (بوروندي وجزر القمر وجمهورية الكونغو الديمقراطية وجيبوتي وزامبيا وملاوي وموزامبيق).

٥٣ - وأقامت اليونيدو شراكة مبتكرة مع شركة تنظيم المعارض التجارية Deutsche Messe AG لتوسيع نطاق التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي. وتتيح هذه الشراكة إمكانية توسيع نطاق المعارض التجارية التي تنظمها شركة Deutsche Messe AG بحيث تيسر التعاون فيما بين بلدان الجنوب، مع الأخذ بنهج خاص بالبلدان والقطاعات والتركيز على التنمية الصناعية الشاملة والمستدامة.

٥٤ - ويعد التعاون فيما بين بلدان الجنوب أحد المبادئ الرئيسية في جميع شراكات متطوعي الأمم المتحدة. ومن الأمثلة البارزة على ذلك مبادرة Living Schools القائمة على التعاون الثلاثي والتعاون فيما بين بلدان الجنوب، وهي شراكة مدعومة من برنامج متطوعي الأمم المتحدة بين حكومتي البرازيل والسلفادور تهدف إلى تيسير نقل المعارف من خلال المتطوعين في مجالات مثل الأمن الغذائي والتغذوي والزراعة الأسرية والحيلولة دون وقوع كوارث اجتماعية وبيئية والتخفيف من حدتها. وأقام برنامج متطوعي الأمم المتحدة أيضا شراكة استراتيجية وتنفيذية قوية مع ذوي الخوذ البيضاء، وهي هيئة تابعة لوزارة الشؤون الخارجية والتجارة الدولية وشؤون العبادة في الأرجنتين تقوم بتصميم وتنفيذ المساعدة الإنسانية الدولية. وتقوم استراتيجية عملها على التعاون والتضامن والمشاركة المجتمعية، وتنفذ أنشطتها أفرة من المتطوعين.

٥٥ - ويشكل مركز التميز لمكافحة الجوع التابع لبرنامج الأغذية العالمي محركا رئيسيا للشراكات والاستثمار في المبادرات الهادفة إلى إدماج الأمن الغذائي والتغذوي ضمن الحماية الاجتماعية. وتساعد هذه الشراكات المركز على وضع استراتيجيات أفضل، وإجراء البحوث، ووضع مواد جديدة ونشر المعلومات. ومن بين الشراكات الرئيسية التي أقامها المركز، تجدر الإشارة إلى شراكاته مع معهد لولا (Lula Institute)، ومؤسسة بيل ومليندا غيتس، ووزارة التنمية الدولية في المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية. ويتعاون برنامج الأغذية العالمي أيضا ضمن إطار عمل مشترك مع منظمة الأغذية والزراعة وحكومات البرازيل والمملكة المتحدة وملاوي بشأن برنامج الشراء من الأفريقيين من أجل أفريقيا في محاولة لتحديد أولويات وأنشطة كل منظمة فيما يتعلق بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب وتحديد الفرص السانحة للقيام بمبادرات مشتركة وتوثيق التعاون في عامي ٢٠١٥ و ٢٠١٦.

٥٦ - وقام البرنامج الإنمائي بتيسير عدة شراكات فيما بين بلدان الجنوب وشراكات ثلاثية في عام ٢٠١٤. فخلال أزمة الإيبولا، عمل البرنامج الإنمائي في شراكة مع حكومة جنوب أفريقيا على نشر أجهزة التعقيم المغلقة في البلدان المتضررة من فيروس الإيبولا (سيراليون

وغينيا وليبيريا) بهدف التخلص الآمن من النفايات الطبية. وفي أرمينيا، فتح البرنامج الإنمائي باب التعاون بين أرمينيا وقيرغيزستان لكي تشتركا معا في وضع استراتيجية للحد من مخاطر الكوارث، وقدم الدعم لذلك التعاون. وعمل البرنامج الإنمائي مع حكومتي الصين والداغمر ك على دعم الأنشطة المتصلة بالطاقة في غانا وزامبيا بموجب إطار للتعاون الثلاثي.

٥٧ - وعملت منظمة الأغذية والزراعة في إطار من الشراكة مع عدد من البلدان المتوسطة الدخل لتأمين الدراية التقنية والتمويل من أجل توسيع نطاق المبادرات الناجحة في مجالات الغذاء والأمن الغذائي وتنويع المحاصيل وتكثيفها من خلال التعاون فيما بين بلدان الجنوب. وفي عام ٢٠١٤، وبدعم من حكومة البرازيل، تم تنفيذ أكثر من ٢٧ مشروعا ومبادرة ناجحة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب في أفريقيا وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. ومكّن الصندوق الاستثماري المشترك بين منظمة الأغذية والزراعة والصين البالغة قيمته ٣٠ مليون دولار من إيفاد ما مجموعه ٢٥٥ خبيرا صينيا إلى بلدان نامية أخرى من أجل تقاسم خبرات الصين في تكنولوجيات الأرز المهجين والسياسات المتعلقة بمصائد الأسماك وتربية الأحياء المائية. وفي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤، تعهدت الصين بتقديم مساهمة قدرها ٥٠ مليون دولار لدعم برنامج التعاون فيما بين بلدان الجنوب التابع لمنظمة الأغذية والزراعة والمهادف إلى تحسين الأمن الغذائي وتعزيز التنمية الزراعية المستدامة خلال السنوات الخمس المقبلة. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، ومن خلال الشراكات الاستراتيجية مع البلدان النامية الأخرى، أمنت منظمة الأغذية والزراعة الموارد المالية لتوسيع نطاق مبادرات التعاون فيما بين بلدان الجنوب في مجال الأمن الغذائي والتغذوي والمجالات ذات الصلة، بما في ذلك مبلغ ١٥ مليون دولار من المكسيك، و ١٢ مليون دولار من جمهورية فنزويلا البوليفارية، و ١٥ مليون دولار من المغرب.

٥٨ - ويشجع المكتب الإقليمي لمنظمة الصحة العالمية في الأمريكتين التعاون بين نظم التكامل دون الإقليمي، على سبيل المثال، ويتعاون على نحو وثيق مع الوكالة الكاريبية للصحة العامة في المبادرات الرامية إلى تعزيز الصحة العامة في جميع أنحاء منطقة البحر الكاريبي دون الإقليمية. ويعمل في إطار من الشراكة مع مشروع أمريكا الوسطى للتكامل والتنمية بشأن مسائل الملاريا وصحة الأم والطفل والحمى الدنكية واستفادة الجميع من الخدمات الصحية. وعملت المكاتب الإقليمية لمنظمة الصحة العالمية في جنوب شرق آسيا وغرب المحيط الهادئ معا لوضع الصيغة النهائية لمذكرة التفاهم مع رابطة أمم جنوب شرق آسيا وتوقيعها في أيلول/سبتمبر ٢٠١٤. وتشمل المجالات الاستراتيجية الرئيسية للتعاون

الأمراض المعدية الناشئة، والحدود الصحية، وإمكانية الحصول على الأدوية والتكنولوجيات الجيدة النوعية، وأنماط الحياة الصحية.

٥٩ - وعلى مر السنين، قامت المنظمة العالمية للملكية الفكرية بوضع عدد من الشراكات المبتكرة والشاملة فيما بين بلدان الجنوب من أجل تعزيز إمكانية الحصول على المعارف والتكنولوجيا، وتسعى إلى الاستناد إليها من أجل زيادة تعزيز التعاون والشراكات فيما بين بلدان الجنوب في مجال الملكية الفكرية. وتشمل هذه المبادرات البرنامج الأخضر للمنظمة العالمية للملكية، وهو سوق تفاعلي يشجع على الابتكار ونشر التكنولوجيات المراعية للبيئة عن طريق الربط بين طائفة واسعة من الجهات الفاعلة، بما في ذلك الشركاء من الجنوب، في سلسلة القيمة المتصلة بالابتكار في مجال التكنولوجيا المراعية للبيئة.

٦ - الرصد والتقييم

٦٠ - مع تزايد أهمية الرصد والتقييم من أجل البرمجة القائمة على الأدلة، قامت صناديق الأمم المتحدة وبرامجها ووكالاتها المتخصصة بإدراج الرصد والتقييم ضمن جميع جوانب تخطيطها الاستراتيجي، دون أن يُستثنى من ذلك التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي.

٦١ - وأظهر تقييم منتصف المدة لبرنامج متطوعي الأمم المتحدة الذي يركز على التعاون فيما بين بلدان الجنوب "الشباب العربي يتطوع من أجل مستقبل أفضل" في نيسان/أبريل ٢٠١٥ أن المشروع قد أسهم في تمكين الشباب من خلال العمل التطوعي في منطقة الدول العربية المستهدفة، وبيّن إمكاناته الكبيرة في الوصول إلى عدد كبير من الشباب والتأثير عليهم، مما يعزز الإدماج الواسع النطاق.

٦٢ - وقامت المنظمة العالمية للملكية الفكرية بإجراء تقييم مستقل لمشروعها بشأن تعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب بشأن الملكية الفكرية والتنمية فيما بين البلدان النامية وأقل البلدان نمواً، الذي أجري في الفترة من كانون الثاني/يناير إلى آذار/مارس ٢٠١٤. وأكد تقرير التقييم أهمية المشروع وإمكانية استدامة النتائج من خلال زيادة إضفاء الطابع المؤسسي على التعاون فيما بين بلدان الجنوب في جميع أنشطة المنظمة العالمية للملكية الفكرية وأعمالها. وجرى التسليم بما يلي: (أ) يمكن للتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي أن يساعد المنظمة العالمية للملكية الفكرية في الاستفادة من الخبرة التي كانت مفيدة بوجه خاص في ضوء التحديات المحددة التي تواجهها أقل البلدان نمواً وغيرها من البلدان النامية في استخدام نظم الملكية الفكرية من أجل تنميتها الاجتماعية والاقتصادية؛ (ب) يشكل تطبيق التعاون

فيما بين بلدان الجنوب من أجل نقل الدراية الفنية وبناء القدرات استجابة لإحدى أولويات الأمم المتحدة. وأوصى المقيمون بتعميم التعاون فيما بين بلدان الجنوب بشكل كامل ضمن أنشطة المنظمة وبرامجها العادي وميزانيتها.

٦٣ - وفي منظمة الأغذية والزراعة، وبناء على توصية مكتب المفتش العام في منظمة الأغذية والزراعة، تم انتداب موظفين لشؤون التعاون فيما بين بلدان الجنوب إلى جميع المكاتب الإقليمية. وجميع مشاريع التعاون فيما بين بلدان الجنوب خاضعة لما تجريه منظمة الأغذية والزراعة من استعراض وتقييم لدورة المشاريع العادية.

٦٤ - وقد وضع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي طائفة واسعة من الأدوات التعليمية وأدوات الرصد والأدوات المالية لتشجيع وتعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي. ويتضمن التقرير السنوي الذي يركز على النتائج الذي قدمته مديرة البرنامج إلى المجلس التنفيذي في حزيران/يونيه ٢٠١٥ عن الخطة الاستراتيجية للبرنامج الإنمائي فرعاً مستقلاً يتعلق بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي أشير فيه إلى الإنجازات الرئيسية التي تحققت.

٦٥ - وفي تقرير عام ٢٠١٤ المتعلق بالتقدم المحرز في تنفيذ مرفق تبادل الخبرات في ما بين بلدان الجنوب التابع للبنك الدولي، أشير إلى إحراز تقدم في ثلاثة مجالات. فأولاً، كانت هناك زيادة ملحوظة في تعميم الاستفادة من تبادل المعارف فيما بين بلدان الجنوب في المشاريع الممولة من البنك الدولي. وثانياً، كان هناك أيضاً زيادة ملحوظة في عدد المنح التي قام المرفق بالموافقة عليها وإنجازها وصرفها. وهذه النتائج تظهر تنامي اهتمام البلدان بالتعلم من أقرانها. وثالثاً، ثمة اهتمام ومشاركة متزايدة من جانب البلدان المتوسطة الدخل؛ إذ لم ترتفع مساهماتها فقط في السنوات الثلاث الماضية، بل ازداد أيضاً عدد هذه البلدان التي تلتمس المعرفة من بلدان أخرى. وفي عام ٢٠١٥، يقوم البنك الدولي باستعراض الاستراتيجية العامة للمرفق من أجل تحسين الدور الحفاز لعمليات تبادل المعارف فيما بين بلدان الجنوب. وفي أيلول/سبتمبر ٢٠١٥، سيجوز البنك الدولي حرمة الجامعي للتعلم المفتوح لتمكين العملاء والموظفين من إبراز وتبادل الدروس المستفادة الأساسية من عمليات تبادل المعرفة فيما بين بلدان الجنوب.

جيم - دعم الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب على الصعيدين الإقليمي والأقليمي

٦٦ - تقف اللجان الاقتصادية الإقليمية الخمس في صدارة التعاون دون الإقليمي والإقليمي والأقليمي فيما بين بلدان الجنوب. واستجابة للطلب المتزايد على الدعم المقدم إلى التعاون فيما بين بلدان الجنوب على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي، نهضت اللجان الإقليمية بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب عن طريق الاضطلاع ببحوث سياسية ودراسات تحليلية رفيعة المستوى بشأن القضايا ذات الأهمية بالنسبة إلى دولها الأعضاء، وقامت بعقد حوارات رفيعة المستوى في مجال السياسات، وإقامة شراكات استراتيجية، وتعزيز تنفيذ مبادرات محددة لتنمية القدرات ومبادرات أخرى، كلها تستهدف تعزيز التكامل الإقليمي. وينعكس التعاون فيما بين بلدان الجنوب الآن في أطرها السياسية وخططها الاستراتيجية الرئيسية. وتشمل الشراكة الاستراتيجية للجنة الاقتصادية لأفريقيا التي اعتمدها مؤتمر الوزراء الأفارقة للمالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية في آذار/مارس ٢٠١٤، التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي باعتبارهما وسيلتين مهمتين للنهوض بعمل اللجنة. والمركز الأفريقي لتطوير قطاع المعادن التابع للجنة الاقتصادية لأفريقيا مكلف بتنفيذ الرؤية الأفريقية للتعددين، التي تتمثل أولويتها في تيسير ظهور سلاسل قيمة إقليمية فيما يتعلق بالموارد المعدنية في أفريقيا من خلال تركيز التعاون التقني فيما بين البلدان الأفريقية الغنية بالمعادن. وفيما يتعلق بالحوارات في مجال السياسات العامة، دعمت المبادرة المتعلقة بسياسات الأراضي التابعة للجنة الاقتصادية لأفريقيا المؤتمر الدولي المعني بإدارة الأراضي في البلدان الناشئة والنامية، الذي عقد في بيجين في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤. وجمع المؤتمر بين الباحثين ومقرري السياسات من أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية لمناقشة الإصلاحات المتعلقة بإدارة الأراضي وتبادل المعارف والممارسات الجيدة. وأثارت الكلمة الرئيسية التي قدمتها اللجنة الاقتصادية لأفريقيا بشأن "خطة الإصلاح الزراعي في أفريقيا: الإنجازات والتحديات والطريق إلى الأمام للبلدان الأفريقية" قدرا كبيرا من الاهتمام وأظهرت مؤشرات كبيرة على الدعم والتعاون في المستقبل. وبالإضافة إلى ذلك، دعمت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا برامج أخرى للتعاون فيما بين بلدان الجنوب لتيسير تبادل المعارف والمعلومات، مثل برنامج المناخ من أجل التنمية في أفريقيا، وهو مبادرة وضعتها مفوضية الاتحاد الأفريقي ومصرف التنمية الأفريقي واللجنة الاقتصادية لأفريقيا من أجل إرساء أساس صلب للتصدي لتغير المناخ في أفريقيا. ويعمل البرنامج بمثابة مركز للمعارف من خلال تعهد مستودع للمعلومات وتبادل المعارف وبناء القدرات للبلدان الأعضاء.

ثالثاً - تنسيق الدعم المقدم من الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب

٦٧ - واصل مكتب الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب بصفته أمانة اللجنة الرفيعة المستوى المعنية بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب، تنسيق التعاون فيما بين بلدان الجنوب على نطاق منظومة الأمم المتحدة عن طريق تنظيم الاجتماعات المشتركة بين الحكومات وبين الوكالات، ورصد التقدم المحرز في تعميم منظور التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي على نطاق منظومة الأمم المتحدة، وإعداد تقارير الأمين العام ومدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ذات الصلة.

٦٨ - وفي عام ٢٠١٤، قاد المكتب العمل الذي أدى إلى إنشاء فرقة العمل المعنية بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي في إطار مجموعة الأمم المتحدة في أوائل عام ٢٠١٥، استجابة للمقرر ١٨/١ الصادر عن اللجنة الرفيعة المستوى المعنية بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب. ويتشارك المكتب مع منظمة العمل الدولية في رئاسة فرقة العمل. وأتاح هذا للمكتب فرصة لتحفيز المبادرات التعاونية المشتركة بين الوكالات من أجل تعميم مراعاة التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي في الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها الأمم المتحدة. ومن أجل تعزيز الإسهام المباشر للتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي في المبادرات الإنمائية في مختلف القطاعات على الصعيدين القطري والإقليمي، أُدمجت فرقة العمل، التي فُتح باب المشاركة فيها لما يزيد على ٣٠ منظمة من منظمات الأمم المتحدة، ضمن الفريق العامل المعني بالتنمية المستدامة التابع لمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية. وتتمثل المهمة الأولى للفريق العامل في دعم الدول الأعضاء في إدماج أهداف التنمية المستدامة ضمن أنشطتها التنفيذية على الصعيدين الوطني والإقليمي من أجل التنمية^(٤).

٦٩ - كما واصل مكتب الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب تقديم الخدمات لمنظمات الأمم المتحدة من خلال هيكل الخدمات المتعدد الأوجه للتعاون فيما بين بلدان الجنوب. وفي حلقة عمل نظمها المكتب بالتعاون مع إدارة الدعم الميداني التابعة للأمم المتحدة في كانون الثاني/يناير ٢٠١٥، تم التوصل إلى اتفاق بشأن استخدام شبكة المعلومات من أجل التنمية، التي قام المكتب بوضعها وتعهدا، من أجل دعم الأمم المتحدة فيما تبذله من جهود في مجال الاتصال المؤسسي بالقدرات المدنية. وستطبق الخاصية الجديدة لشبكة المعلومات من أجل التنمية للمساعدة في تقليص الفجوات الموجودة في خمسة من

(٤) انظر تقرير الأمين العام (SSC/18/MI/1) للمزيد من التفاصيل عن تنسيق الدعم المقدم من الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب وعن عمل فرقة العمل المعنية بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي التابعة لمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية.

مجالات رئيسية والمبينة في تقرير الأمين العام عن القدرات المدنية في أعقاب النزاعات (A/69/696-S/2014/5).

٧٠ - وفي المعرض العالمي للتنمية القائمة على التعاون فيما بين بلدان الجنوب لعام ٢٠١٤، الذي نظمه مكتب الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب بالتعاون مع منظمة الدول الأمريكية، تم عرض أكثر من ٧٠ من الحلول والممارسات في مجال التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي في واشنطن العاصمة، لأكثر من ٦٥٦ من أعضاء الحكومة والأمم المتحدة والقطاع الخاص والمجتمع المدني والأوساط الأكاديمية. وساهمت العناصر المختلفة للمعرض، بما في ذلك اجتماع المائدة المستديرة الذي عقد بشأن القيادة، والمنتديات المتعددة لتبادل الحلول التقنية، والاجتماع السنوي للمديرين العامين للوكالات الوطنية للتعاون الإنمائي، في إظهار القيادة الفكرية للجنوب في مجال التعاون الإنمائي وكذلك أهمية الحلول القائمة التي استحدثتها بلدان الجنوب إزاء القضايا الإنمائية الملحة.

٧١ - وأنشئت في إطار النظام العالمي لتبادل الأصول والتكنولوجيا فيما بين بلدان الجنوب سبعة مراكز قطرية جديدة في البحرين وبنغلاديش وتركيا وإيران (جمهورية - الإسلامية) وساموا ومصر واليمن ومركز إقليمي في منطقة آسيا والمحيط الهادئ. وفي عام ٢٠١٤، قام نظام التبادل هذا، بالتعاون مع مكتب الممثل السامي المعني بأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية، بإطلاق مرفقين جديدين لنقل التكنولوجيا فيما بين بلدان الجنوب: مرفق في ساموا للدول الجزرية الصغيرة النامية ومرفق آخر في بنن للبلدان الأقل نمواً. وعلاوة على ذلك، شارك نظام التبادل مع برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في استضافة مناسبة خاصة بشأن الشراكات الشاملة في مجال الصحة خلال دورة الألعاب الأولمبية الصيفية للشباب التي عقدت في نانجينغ، الصين. وقد أسهم نظام التبادل، بالتعاون مع المنظمة العالمية للملكية الفكرية من خلال سوقها التفاعلي، وهو البرنامج الأخضر التابع للمنظمة الذي يشجع على الابتكار ونشر التكنولوجيات المراعية للبيئة، في توقيع ١٦ رسالة نوايا. وقام أيضاً بدعم مبادرات منظمة الملكية الفكرية للتعاون فيما بين بلدان الجنوب في ليما؛ وتوفير الدعم المالي والتقني لمشروع "مليون امرأة من سيدات الأعمال" على شبكة الإنترنت؛ وتوسيع نطاق شراكته مع المؤسسات الرئيسية، بما في ذلك مؤسسة بيل ومليندا غيتس، والمركز الكاريبي لتعزيز القدرة التنافسية، وصندوق الاستثمار في الزراعة والتجارة في أفريقيا.

٧٢ - وثمة مثال بازر آخر على تعميم تنسيق التعاون فيما بين بلدان الجنوب هو المجموعة المشتركة بين وكالات الأمم المتحدة والمعنية بالتجارة والقدرات الإنتاجية، الذي بدأ في

نيسان/أبريل ٢٠٠٨، وتشمل عضويته ١٥ منظمة من منظمات الأمم المتحدة هي: منظمة الأغذية والزراعة، ومنظمة العمل الدولية، ومركز التجارة الدولية، ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)، ولجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو)، ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، ومنظمة التجارة العالمية، واللجان الإقليمية الخمس. وتشكل آلية التنسيق أداة استراتيجية لكفالة الأداء الفعال للاتساق على نطاق المنظومة من خلال الأخذ بنهج متكامل إزاء تنفيذ البرامج والعمليات المتصلة بالتجارة والقطاعات الإنتاجية. وتستطيع كيانات المجموعة، من خلال عملها معا عند تحديد ما ستقدمه من مساعدة وتقديم هذه المساعدة ورصد أثرها، أن تكون أكثر اتساقا مع الاحتياجات والاستراتيجيات الإنمائية للدول الأعضاء. ويمكن تبادل الخبرات والمعلومات باستمرار فيما بين الأمانات بشأن قضايا السياسات العامة والمسائل الإدارية والمالية للمنظمات المشاركة من إعداد مقترحات مشتركة بشأن ما سيتم تنفيذه في المستقبل من برامج وعمليات إنمائية على الصعيدين الوطني والإقليمي. وكانت المجموعة، منذ إنشائها، أداة دينامية لكفالة إدراج التجارة والمسائل ذات الصلة في أطر عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، وآلية ناجحة لوضع البرامج المشتركة في البرامج التجريبية في إطار مبادرة "أمم متحدة واحدة" وفي البلدان التي يتم فيها تنفيذ مبادرة "توحيد الأداء". وتنسق المجموعة ما تقدمه الكيانات المختلفة من مساهمات إنمائية تتصل بالتجارة إلى الخطط العالمية لمبادرة المعونة من أجل التجارة وأهداف التنمية المستدامة الجديدة وخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥.

رابعاً - التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي في سياق خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥

٧٣ - شددت الدول الأعضاء في الأمم المتحدة على أن التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي سوف يكون من بين وسائل تنفيذ خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. وفي الوثيقة الختامية لمؤتمر قمة الأمم المتحدة بشأن تلك الخطة، دعت الدول الأعضاء إلى تعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي في مجال الحصول على العلم والتكنولوجيا والابتكار وتبادل المعارف. وعلاوة على ذلك، سلمت بأهمية التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي باعتباره وسيلة فعالة لتعزيز قدرة البلدان النامية في تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وفي إطار سيندائي للحد من مخاطر الكوارث للفترة ٢٠١٥-٢٠٣٠، الذي اعتمد في مؤتمر الأمم المتحدة العالمي الثالث المعني بالحد من مخاطر الكوارث المعقود في سيندائي، اليابان، في آذار/مارس ٢٠١٥، حددت الدول الأعضاء أهمية التعاون فيما بين بلدان الجنوب

في الحد من أخطار الكوارث، ودعت إلى تعزيز هذا التعاون في إطار الشراكات العالمية في مجال القضايا المتصلة بمخاطر الكوارث.

٧٤ - وقدم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومكتب الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب الدعم إلى حكومة بنغلاديش في تنظيم اجتماع رفيع المستوى بشأن التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي في سياق خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. وشدد المشاركون على جملة أمور من بينها أن تحقيق أهداف التنمية المستدامة يتوقف بشدة على تطبيق العلم والتكنولوجيا والابتكار في بلدان الجنوب، ولا سيما في تناول المسائل المتعلقة بعدم كفاية الإمدادات الغذائية ومحدودية تكنولوجيا سلسلة الأنشطة المضيفة للقيمة وتدهور الأراضي وتغير المناخ. وأكدوا أيضا على الحاجة إلى تحسين السياسات الضريبية ووجود إطار تنظيمي قوي لمكافحة التهرب من دفع الضرائب ومعالجة التدفقات المالية غير المشروعة. وفي إطار المتابعة، عُقد منتدى رفيع المستوى لأصحاب المصلحة المتعددين معني بالاستراتيجيات في منطقة ماكاو الصينية الإدارية الخاصة في آب/أغسطس ٢٠١٥ لوضع رؤية طويلة الأجل وإقامة شراكات من أجل التعاون فيما بين بلدان الجنوب بهدف تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

خامسا - الاستنتاجات والتوصيات

٧٥ - في العام الماضي، شهدت منظومة الأمم المتحدة الإنمائية تحولا جديرا بالثناء من دعمها المخصص السابق للتعاون فيما بين بلدان الجنوب إلى الأخذ بنهج أكثر انتظاما، كما تبين في مختلف القطاعات، ويعود الفضل في ذلك إلى تضافر الجهود على نطاق المنظومة من أجل إدماج التعاون فيما بين بلدان الجنوب ضمن الخطط الاستراتيجية للعديد من المنظمات. وأشجع منظمات الأمم المتحدة الإنمائية على القيام، بشكل متزايد ومنهجي، بتطبيق التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي في الجنوب على التحديات الإنمائية عبر الوطنية في بلدان الجنوب والتي تتطلب عملا جماعيا، من قبيل تغير المناخ، والأمراض المعدية، وتطوير البنية التحتية، وتوفير المنافع العامة.

٧٦ - وتشكل الأعمال الحالية التي تضطلع بها منظمات الأمم المتحدة لوضع استراتيجيات مواضيعية لتنفيذ التعاون فيما بين بلدان الجنوب تطورا إيجابيا. ومع دوران عجلة تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، ينبغي للأمم المتحدة أن تقوم باستغلال التعاون فيما بين بلدان الجنوب بصورة متزايدة لتعزيز العمل الجماعي الدولي في معالجة مسائل من قبيل التوسع

الحضري السريع، والبطالة بين الشباب، والأمن الغذائي والتغذوي، والأمراض الوبائية، استناداً إلى العمل الذي بدأت تشكل ملامحه بالفعل.

٧٧ - وقد أصبحت البلدان المتوسطة الدخل مثل البرازيل والصين والمكسيك والمغرب ونيجيريا من أبرز البلدان الداعمة لمبادرات منظمة الأغذية والزراعة الرامية إلى تحسين الأمن الغذائي والتغذوي. وهذه الجهود المتضافرة مشجعة وتستحق أن تتكرر في مجالات أكثر استراتيجية في إطار أهداف التنمية المستدامة، مع الاعتماد على الخبرة التقنية لمختلف منظمات الأمم المتحدة ومع حفز تنمية القدرات في مجال الإدارة الفعالة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب من جانب البلدان المتوسطة الدخل.

٧٨ - كما شهدت البحوث والتحليلات الخاصة بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب زيادة أيضاً في منظومة الأمم المتحدة. ومع سيطرة ثورة البيانات، أشجع منظمات الأمم المتحدة على توجيه المزيد من الجهود في مجال البحث من أجل توفير البيانات والمشورة السياسية القائمة على الأدلة بشأن مساهمة التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي في تحقيق أهداف محددة من أهداف التنمية المستدامة وآثار تلك المساهمة. وينبغي كذلك الاستفادة من الدعم المتزايد المقدم من منظومة الأمم المتحدة الإنمائية إلى شبكات التعاون فيما بين بلدان الجنوب في مجال تبادل المعارف والتعلم من الأقران وتبادل الآراء والتنسيق بين الجهات الفاعلة في الجنوب، وذلك في صياغة أو تعزيز الشراكات المتعددة أصحاب المصلحة من أجل التنمية في الشمال والجنوب. وفي هذا الصدد، يجب القيام على نطاق واسع بمحاكاة النهج المنتظمة إزاء تبادل المعلومات التي تفيد باتباعها منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة العمل الدولية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة وبرنامج الأغذية العالمي والبنك الدولي وغيرها.